

علاء الترتير*

تجريم المقاومة: حالة مخيمَي بلاطة وجنين للاجئين**

اعتمدت السلطة الفلسطينية برنامج إصلاح للقطاع الأمني ينسجم مع توجهات الممولين، بصفته العمود الفقري في مشروعها لبناء الدولة ما بعد سنة ٢٠٠٧. ومع تقدم واستمرار إصلاح القطاع الأمني تحولت الضفة الغربية المحتلة إلى فضاء أمني ومسرح للحملات الأمنية التي تنفذها السلطة الفلسطينية، وهدفها الظاهري هو تطبيق القانون وإحلال النظام. تنطرق هذه الدراسة إلى عواقب الحملات الأمنية للسلطة الفلسطينية في مخيمَي بلاطة وجنين للاجئين من وجهة نظر الناس، من خلال منهجية إثنوغرافية من الأسفل إلى الأعلى. وهذه الأصوات المعبرة عن القاعدة تتحدث عن المشكلة وتفحص الحملات الأمنية، وتشرح كيف ولماذا يتم تجريم المقاومة ضد إسرائيل. وتخلص الدراسة إلى المجادلة بأن إجراء إصلاح أمني لضمان الاستقرار، في سياق الاحتلال الكولونيالي ومن دون التصدي لغياب توازن القوى، لا يمكن أن ينجح عنه إلا نتيجتان: تعاون "أفضل" مع القوة المحتلة، وانتهاك لأمن الفلسطينيين وحقوقهم الوطنية، من جانب قواتهم الأمنية نفسها.

السلطة الفلسطينية برنامج إصلاح القطاع الأمني بصفته العمود الفقري في مشروع بناء الدولة.^٢ فضلاً عن تحسين قدرات القوات الأمنية من خلال التجهيز والتدريب، سعت السلطة الفلسطينية لإصلاح الهيكليات والتسلسل الهرمي والتسلسل القيادي على أساس الهدف المعلن لبناء حوكمة وحكم ديمقراطيين انسجاماً مع مطالب داعمها الماليين الرئيسيين في مجتمع المانحين الدوليين.^٣ ومع تقدم واستمرار إصلاح القطاع الأمني،^٤ أصبحت الضفة الغربية المحتلة فضاء أمنياً ومسرحاً لحملات أمنية الغرض الظاهر منها هو إرساء "القانون والنظام".

تم إصلاح وتحسين فاعلية القوات الأمنية للسلطة الفلسطينية خاصة، والقطاع الأمني

أصبح إصلاح القطاع الأمني عنصراً جوهرياً في أي مسعى لبناء دولة.^١ وفي ظل قيادة رئيس الحكومة سلام فياض خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٣، اعتمدت

* باحث في مرحلة ما بعد الدكتوراه في مركز دراسات الصراع والتنمية وبناء السلام (CCDP) في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية (IHEID) في جنيف، ومدير البرامج في "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية".
** المصدر:

Alaa Tartir, "Criminalizing Resistance: The Cases of Balata and Jenin Refugee Camps", *Journal of Palestine Studies*, vol. XLVI, no. 2 (Winter 2017), pp.7-22.
ترجمة: صفاء كنج، ومراجعة الكاتب.

وفوضى"،^{١١} ليكونا "مشروعين تجريبيين" لإصلاح القطاع الأمني.^{١٢}

إن نظرة الفلسطينيين العاديين إلى هذه الحملات - سواء من الناحية الأمنية أو من الإطار الأوسع لديناميات المقاومة ضد الاحتلال - تمثل نقطة التركيز الرئيسية لهذه الدراسة. وتستند المعطيات الإثنوغرافية المقدمة على دراسة أجريتها بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في المخيمين المذكورين سابقاً، معتمداً على مقابلات شبه منظمة، وعلى مجموعات التركيز مع شباب من الجنسين. شملت عينة البحث مجموعة واسعة من الفئات الاجتماعية، وهدفت إلى التعبير عن صوت فاعلين ثانويين يتم في العادة تهميشهم في الخطاب والكتابات السائدة، ومنهم قادة من المخيمين، وكادرات في الصفوف القيادية الوسطى في فصائل سياسية، وأعضاء فصائل مسلحة، ومقاتلون سابقون، ونساء ورجال وشباب، ومعتقلون سابقون لدى السلطة الفلسطينية خلال الحملات الأمنية. لقد كان التشابه صادماً من الناحية الإثنوغرافية بين المخيمين، وبالتالي فإن الدراسة لن تُجري مقارنة بشأن أوجه الشبه والتعارض بينهما، وإنما سيتم استخدامهما معاً بصفتها وحدة تحليل رئيسية واحدة. إن هذه الدراسة في جوهرها، تحتاج أن الهدف الرئيسي من إصلاح القطاع الأمني عامة، والحملات الأمنية خاصة، كان تجريم المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي وإسكات المعارضة للهيمنة الاستعمارية لإسرائيل. ونتيجة ذلك، يمكن النظر إلى الحملات الأمنية بصفتها المراحل الأولى في التحول الاستبدادي للسلطة الفلسطينية الذي يتمظهر في الاستخدام المفرط للاعتقال التعسفي والتعذيب في سجون السلطة الفلسطينية، وكذلك في تضييق الفضاء المتاح للأصوات المعارضة أو للمقاومة داخل الكيان السياسي الفلسطيني.

عامة، تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وفي سياق الهيمنة الاستعمارية. ونظراً إلى عدم تكافؤ علاقات القوة بين إسرائيل والفلسطينيين، فضلاً عن الشروط المسبقة التي وضعتها إسرائيل والأسرة الدولية المانحة، فإن صوغ العقيدة الأمنية الفلسطينية^٥ كان بمثابة إملاءات أثارت فاعليتها وشرعيتها شكوكاً عميقة لدى الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية. لفهم حجم المهمة، من المفيد أن نضع في أذهاننا أن القطاع الأمني الفلسطيني يضم اليوم ٨٣,٢٧٦ شخصاً (في الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعين) بينهم ٣١٢ برتبة عميد - ولوضع هذه الأرقام في نصابها، فإن الجيش الأميركي بأكمله يتباهى بأنه يضم ٤١٠ ضباط برتبة بريغادير جنرال (عميد)، يأتهم ٢٣٢ منهم بأوامر السلطة الفلسطينية، ويتبع ٨٠ لحركة "حماس"^٦. ويوظف قطاع الأمن ٤٤٪ من مجمل العاملين في الخدمة المدنية،^٧ أي ما يوازي مليار دولار من ميزانية السلطة الفلسطينية،^٨ علماً بأن هذه الميزانية تعتمد في نحو ٣٠٪ منها على المساعدات الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين.^٩

إلى جانب برامج التدريب وتحديث الأسلحة، اعتمد إصلاح القطاع الأمني الذي انطلق في أعقاب الانتفاضة الثانية على الحملات الأمنية التي نفذتها في الضفة الغربية قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية والمدربة تدريباً أميركياً. وكانت أهداف هذه الحملات هي: مراقبة أنشطة حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي بصورة خاصة، وكذلك أجنحتهما العسكرية؛ احتواء المقاتلين المنضوين في إطار حركة "فتح" من خلال تعاونهم مع القوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية ودمجهم فيها وترتيبات العفو؛ قمع الأنشطة الإجرامية وإعادة فرض النظام العام.^{١٠} وقد اختيرت محافظتا نابلس وجنين، وتحديداً مخيم بلاطة وجنين للاجئين في شمال الضفة الغربية اللذين كانا يُعتبران "قلاعاً للمقاومة" و/أو "مناطق فلتان

مخيما بلاطة وجنين للاجئين: تمهيد

يقع مخيما جنين وبلاطة في شمال الضفة الغربية المحتلة، وقد أنشأتها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في سنتي ١٩٥٣ و١٩٥٠ تبعاً لإيواء الفلسطينيين النازحين الذين سُلبت أرضهم منهم في أعقاب نكبة ١٩٤٨. ويعيش في مخيم جنين، على مساحة ٠,٤٢ كم^٢، نحو ١٦,٢٦٠ شخصاً، بينما يعيش في مخيم بلاطة - وهو الأكبر من حيث عدد السكان في الضفة الغربية - ٢٣,٦٠٠ شخص، على مساحة ٠,٢٥ كم^٢. ويشترك المخيمان في المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية، إذ يبلغ معدل حجم الأسرة ٥,٥، ونحو ٦٠٪ من السكان هم تحت سن ٢٤ عاماً، وتتراوح نسبة الفقر والبطالة بين ٣٥ و٤٠٪. وتؤكد الأونروا أن ارتفاع البطالة واكتظاظ المدارس والكثافة السكانية وتهاك شبكتي الماء والمجاري هي بعض أكثر المشكلات الملحة التي يعانها المخيمان.^{١٤}

فضلاً عن ظروف العيش القاسية، عانى سكان المخيمين على مدى أعوام، جزاء قمع الجيش الإسرائيلي واضطهاده، بما في ذلك عمليات الاقتحام والقمع الأمنية الوحشية، فقد استهدفت إسرائيل هذين المخيمين تحديداً لدورهما الفاعل في تشكيل فصائل مسلحة، ليصبحا بالتالي بؤرتي المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي. وأدى المخيمان دوراً رئيسياً ورائداً خلال الاحتجاجات الشعبية والعصيان المدني في إبان الانتفاضة الأولى (١٩٨٧ - ١٩٩٣)، كما أنه في أثناء الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥)، عندما اجتاحت إسرائيل الضفة الغربية، شكلت جنين موقع معركة حملت اسمها في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وارتكب خلالها الجيش الإسرائيلي جرائم حرب استناداً إلى منظمة العفو الدولية ومنظمة "هيومن رايتس ووتش".^{١٥} علاوة على الخسائر البشرية، دُمرت أجزاء كبيرة

من المخيم تدميراً كاملاً، وبات أكثر من ربع سكانه بلا مأوى، بينما تحول هذا المخيم بفضل مقاومته وصموده خلال المعركة إلى رمز للمقاومة في الانتفاضة الثانية، وهو ما احتفى به الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات معتبراً أن جنين تمثل "ستالينغراد" الفلسطينيين. كانت معركة "جنين - غراد"، كما سماها عرفات، وستبقى، مصدر فخر لقادتها وسكانها على السواء، فهي المعركة التي أدت دوراً مركزياً في تشكيل الهوية الجماعية للسكان اللاجئين. وشهد مخيما بلاطة وجنين، ولادة كتائب شهداء الأقصى، الجناح المسلح لحركة "فتح" خلال الانتفاضة الثانية، وفعلاً، لم يكن مسموحاً للقوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية دخول المخيمين اللذين كانت الفصائل المسلحة تسيطر عليهما وتفرض سلطتها في داخلهما.^{١٦} هذه بعض من الأسباب العديدة التي جعلت إسرائيل تستهدف المخيمين على الدوام، والتي تفسر أيضاً لماذا كانا أول موقعين رئيسيين استهدفتها الحملات الأمنية للسلطة الفلسطينية.^{١٧}

كانت الحملات الأمنية التي نُفذت في سنة ٢٠٠٧ عمليات هجومية استُخدمت فيها تكتيكات تقليدية عنيفة، وشملت هذه الحملات إعادة نشر قوات أمنية مدربة ومجهزة في البلدات التي تحدت سلطة السلطة الفلسطينية وحكمها، ولا سيما هدف السلطة الفلسطينية إرساء احتكار حق استخدام العنف بلا منازع في المجال الأمني.^{١٨} لم تكن تلك الأنشطة أنشطة أمنية اعتيادية أو عمليات روتينية، وإنما هجمات مركزة ذات أهداف محددة مسبقاً، وجداول زمنية، ومنهجيات واستراتيجيات. في اليوم الذي انطلقت الحملات، اقتحم رجال حسنو اللباس وجيدو التجهيز والتدريب، ومعظمهم مقنّع، مخيمي جنين وبلاطة، على متن عشرات من السيارات العسكرية الجديدة التي تمت حيازتها بأموال خارجية. ومع دخولهم المخيمين من عدة نقاط لضمان فرض سيطرتهم

السلطة الفلسطينية، فإن الفكرة وراء الحملات الأمنية كانت بسيطة، وهي: "أردنا أن نبرهن للمانحين ولإسرائيل أن السلطة الفلسطينية يمكنها أن تحكم المجتمع الفلسطيني"، وفق ما قاله لي مسؤول كبير في السلطة الفلسطينية، "حتى في مناطق مستعصية مثل مخيمَي بلاطة وجنين".^{٢١}

لقد جرى تداول فكرة اعتماد رافعة الإصلاح الأمني على أعلى المستويات الدولية،^{٢٢} فخلال مأدبة عشاء مع ممثل اللجنة الرباعية الدولية في حينه طوني بلير، وكبار الدبلوماسيين الأميركيين في المنطقة، اقترح الجنرال الأميركي جيم جونز "نهجاً جديداً" لصنع السلام: بدلاً من التوجه إلى عقد صفقة كبيرة مع الإسرائيليين، دافع جونز عن اتباع نهج متدرج يستلزم تحويل موقع خاضع للاحتلال الإسرائيلي "نموذجاً"، وهكذا نشأت فكرة "مشروع جنين التجريبي" (Pilot Jenin).^{٢٣} كان هذا المشروع الذي وُصف بأنه "مبادرة إسرائيلية"، "برنامجاً يجري

تطبيقه من خلال التنسيق المباشر بين الفلسطينيين وإسرائيل مع تدخل أميركي محدود. والبرنامج جزء من مساعي تعزيز المخيم الفلسطيني المعتدل بقيادة أبو مازن (رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس)، عبر تطبيق نتائج مؤتمر أنابوليس.^{٢٤} نتيجة ذلك، ومثلما كتب أحد الصحافيين، "اكتسبت [جنين] شهرة بصفته منطقة أمنية نموذجية حلت فيها قوات الأمن النظامية التي تحترم هرمية القيادة محل العصابات المسلحة وزعماء الحرب".^{٢٥} وفيما بعد، وصف رئيس بلدية جنين السابق، فترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ بأنها "العصر الذهبي"،^{٢٦} وأشار صحافي أميركي إليها على أنها "ثورة هادئة".^{٢٧}

تعرض تحويل جنين ونابلس إلى مثالين يُحتذى بهما بالنسبة إلى بلدات الضفة الغربية الأخرى^{٢٨} التي عانت جزاءً العدوان والحصار، لانتقادات وجهها عدد من الأكاديميين. فقد كتبت ليندا طبر أن "المقاومة في جنين خفّت

بصورة أفضل، نسقت القوات الأمنية للسلطة الفلسطينية تحركاتها وعملياتها مع الجيش الإسرائيلي الذي كان ولا يزال السلطة المطلقة في الضفة الغربية المحتلة. دخلوا المخيمين من أزقتها الضيقة، واتخذ القناصة مواقع لهم على أسطح مباني استراتيجية أو قريبة من مركز العمليات، واقتحمت القوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية المنازل لتوقيف أشخاص مستهدفين، وأجرت عمليات تفتيش عن الأسلحة كشفت خلالها عن مخابئ للأسلحة وصارت أسلحة فردية. وأعقب ذلك اشتباكات عنيفة مع الفصائل المسلحة، ومع سكان المخيمين الذين قاوموا الهجوم.^{١٩}

استندت فكرة الحملة إلى تنظيف المخيمين من السلاح الخارج عن سلطة السلطة الفلسطينية، وإلى نزع الأسلحة، وتوقيف أولئك الذين يتحدون سلطة السلطة الفلسطينية، وتوجيه رسالة واضحة إلى سكانها بأن السلطة الفلسطينية فقط هي الهيئة الحاكمة، وأنها السلطة الوحيدة المسموح بها. إن تحقيق احتكار استخدام العنف، وتوطيد السلطة في القطاع الأمني، كانا الهدفين الرئيسيين بعدما مُنح جهاز السلطة الفلسطينية الأمني من دخول المخيمات طوال فترة الانتفاضة الثانية، عندما كانت الفصائل المسلحة تفرض سيطرتها المطلقة على الوضع. وفي إطار عملية الإصلاح المؤسساتي، ومشروع بناء الدولة في أعقاب الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية، والانقسام الفلسطيني الذي نجم عنها، استهدفت السلطة الفلسطينية المخيمات، وجرّمت بصورة منهجية أعمال المقاومة.^{٢٠}

انطلقت الحملة الأمنية في نابلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وأعقبها في أيار/مايو ٢٠٠٨ حملة مماثلة في جنين أُطلق عليها للمفارقة اسم "حملة البسمة والأمل" - بما يوحي بأن السلطة الفلسطينية جاءت إلى المخيمات لإعادة البهجة إلى الناس، والأمل إلى النفوس بعد أعوام من "الفلتان الأمني". ومن منظور



وحدة من قوات الأمن الفلسطينية خلال دورية راجلة في نابلس بعد يوم من حملة تفتيش عن الأسلحة في المدينة القديمة، والتي تسببت بمقتل ٤ فلسطينيين (مدنيان وعنصران من القوى الأمنية). وهذه الدورية جزء من تعزيزات أمنية أمر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الحكومة/وزير الدفاع رامي حمد الله بإرسالها. المصدر: أ. ف. ب. (تصوير جعفر اشتية - ١٩ آب/أغسطس).

نحو الاستبداد يمكنه، على المدى البعيد، أن يوهن، وبصورة عميقة، المجتمع الفلسطيني عامة.^{٣٠} بمعنى آخر، يبيّن الفحص الدقيق أن "هذا التوافق كان سطحياً ولم يستمر، ففي نيسان/أبريل ٢٠١٢، بيّنت استطلاعات الرأي أن مستوى شعبية تأييد حكومة فياض كان يتراجع بصورة شاملة."^{٣١}

تؤيد وجهات نظر سكان المخيم الذين تمت مقابلتهم لغرض هذه الدراسة مثل هذه الملاحظات الانتقادية وتزيدها حدة. وقد عبّر قيادي من حركة "فتح" في مخيم جنين خلال مقابلتنا له عن موقفه كالتالي: "لم يكن هناك ظاهرة فلتان أمني. السلطة الفلسطينية ضخمت الأمر فقط، وهو ما يعكس عجزها عن القيادة.

بمرور الوقت من خلال استخدام وسائل السيطرة (technologies of power)، بما في ذلك، والأهم بينها، الحملة الكولونيالية الممتدة ضد الانتفاضة التي تبعثها مشاريع مدفوعة بتوجهات المانحين لإعادة بناء المخيم وإعادة إرساء التعاون الأمني مع إسرائيل.^{٢٩} وفي حالة بلاطة، كتب فيليب ليتش أن النجاح المتصور للسلطة الفلسطينية في فرض القانون والنظام في المخيم (وفي نابلس عامة) بعد سنة ٢٠٠٧، وكذلك القبول الشعبي الأولي للأجندة الأمنية للسلطة الفلسطينية، "لم يبرهننا عن تأييد عام لشريعة السلطة الفلسطينية. وبالأحرى، فإن القبول الذي حظيت به مثل هذه التدابير كان سطحياً، كما أن تسارع تحوّل السلطة الفلسطينية

مخيم جنين: "هذا هو المقصود بالأمن في الأساس." وشملت الأدوات التي وظفتها السلطة الفلسطينية خلال العملية: استخدام التنسيق الأمني بصفته عقيدة: استخدام (إساءة استخدام) النظام القضائي لترسيخ الحكم الاستبدادي بدلاً من تطبيق العدالة؛ استخدام آليات ترضية غير رسمية: الاستخدام المفرط للقوة التي كرست ثقافة الخوف ونزعت الصداقة عن مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

انعدام الثقة وأزمة الشرعية

على الرغم من اختلاف انتماءاتهم وأوضاعهم الاجتماعية وغيرها من المتغيرات الديموغرافية، فإن الأغلبية الساحقة ممن تمت مقابلتهم في المخيمين أعربت عن وجهات نظر مماثلة بشأن فاعلية القوات الأمنية للسلطة الفلسطينية، كما عبّرت عن مستويات متشابهة من انعدام الثقة حيالها. وتتعارض المواقف التي عبّروا عنها والتصريحات التي أدلوا بها حيال الحملات الأمنية بشكل صارخ مع خطاب السلطات المتوهج اللامع، الأمر الذي يسلب الضوء على ما هو جارٍ من نقص في الشفافية وفي إشراك المجتمع المحلي في البرامج المتعلقة به (local ownership).

قالت لي امرأة قابلتها في مركز نسائي في مخيم جنين للاجئين: "عندما بدأت الحملات الأمنية في سنة ٢٠٠٧، شعرنا ببعض الأمل والتفاؤل، لكن الأمور بدأت تتدهور بعد ذلك: لم نتمكن من فهم ما يريدونه، وما هي أنواع الأسلحة التي يستهدفونها، ولماذا كانوا يوقفون قادة المخيم الذين قادوا الانتفاضة، ولماذا كانوا يقتلون آخرين. كنا نقدم لهم (قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية) الزهور ونُعدّ لهم القهوة والطعام، لكنهم شكرونا بإطلاق الرصاص وباقتحام بيوتنا." وقال كادر من حركة "فتح" من مخيم بلاطة كان قائداً محلياً خلال الانتفاضة الأولى، إن "الحملات الأمنية

إنهم يستخدمون الآلة الإعلامية ليصورونا على أننا تهديد للأمن على المستويين الوطني والمجتمعي." واستخدم مصدر من مخيم بلاطة لديه توجهات سياسية يسارية الوصف التالي: "هناك ثلاث كلمات رئيسية لوصف الحملات الأمنية للسلطة الفلسطينية: كذب وإعلام ومصارى. الماكينة الإعلامية كانت معهم طوال الوقت تغطي على كذبهم، ولا يوجد أي نقص في الموارد عندما يتعلق الأمر بأمن السلطة الفلسطينية." ووصفت شابة من بلاطة الحملات الأمنية بأنها مثل "أن تعطي أحداً باراسيتامول لعلاج السرطان."

إن الفجوة الظاهرة ما بين حديث الناس وخطاب السلطات مذهلة، وقد عبّرت أصوات القاعدة عن مواقفها حيال مشروع السلطة الفلسطينية لبناء الدولة ما بعد سنة ٢٠٠٧ باستخدام كلمات مثل "ممولين، وفساد، ودولة البوليس." لكن ما يلفت الانتباه بشكل أكبر هو أن هذه الأصوات تركز على المقاومة بصفقتها العدسة التي تحكم من خلالها على عواقب إصلاح القطاع الأمني على حياتهم اليومية ونضالهم الوطني. بعبارة أخرى، إنهم يقيسون تبعات وفاعلية إصلاح القطاع الأمني في تأثيره في قدرة الناس على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي. وأكد الذين تمت مقابلتهم أن إجراء إصلاح أمني من أجل ضمان الاستقرار، في سياق الاحتلال الكولونيالي، ومن دون التصدي لغياب توازن القوة ومراجعة شروط "اتفاقات السلام"، لا يمكن أن ينجح عنه إلا نتيجتان: تعاون "أفضل" مع القوة المحتلة، وانتهاك أمن الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية على يد حكومته نفسها وقواته الأمنية الوطنية. اعتُبرت النجاحات الإجرائية القصيرة المدى للقوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية ضعيفة وموقته ومشروطة بمدى حسن نية إسرائيل وسخاء الممولين. وكان هناك توافق لدى القاعدة بأن الأمر يتعلق في نهاية المطاف بديناميات القوة، وقال أحد الذين قابلناهم من

منهم. ويشرح مسؤول لجنة خدمات مخيم جنين التي تديرها حركة "فتح":

ما إن سلمنا عناصر "حماس" والجihad الإسلامي وكذلك زعران (الشوارع العاديين) إلى السلطة الفلسطينية حتى جاء دورنا (نحن في "فتح"). فقد فككت قيادة السلطة الفلسطينية، مستعينة بعقيدتها الأمنية وأجهزتها، جناحنا العسكري وصادروا أسلحتنا؛ قتلونا عملياً - وقلنا ماشي، سنقبل ذلك. لكنهم الآن يعتقلوننا محاولين أن يجعلونا نتنكر لمبادئنا ومثلنا، ونبدل قناعاتنا السياسية، وفوق هذا كله يهددوننا بأننا سنخسر وظائفنا. ففي أيار/مايو من هذه السنة، وبعد وفاة محافظ جنين، اعتقلت السلطة الفلسطينية نحو ٧٠٠ شخص من المخيم وعذبته. باختصار، هذه العمليات الأمنية التي ليس لها لزوم أفقدت السلطة الفلسطينية شرعيتها بالكامل في المخيم - لو كان لها أي شرعية أساساً.

فضلاً عن ذلك، أرغمت القوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية الناس على الانصياع لنتائج الآليات غير الرسمية للعدالة، وحالت دون السعي لتصحيح الأمور عبر القنوات الرسمية. ٢٣ لقد ارتكبت تلك القوات الأمنية العديد من انتهاكات حقوق الإنسان مثل تعذيب السجناء السياسيين، وإهانة الناس علناً، واحتجازهم من دون تهمة، والضغط على العائلات والحمولات لمعالجة هذه التجاوزات على أساس شخصي عبر الآليات التقليدية للمصالحة العشائرية، بدلاً من أن يتم ذلك عبر المحاكم أو النظام القضائي الرسمي. وجرت معالجة مثل هذه المسائل على "فنجان قهوة وعطوة" (مصالحة)، الأمر الذي أدى إلى زيادة ترسيخ فجوة الشرعية وتضخيم انعدام الثقة. وقالت لي امرأة في الخامسة والثلاثين من عمرها من مخيم جنين:

خرقت قضيتنا ونضالنا الوطني وملاّتها بالثقوب وكذلك أجسامنا بالمعنى الحرفي للكلمة، والقوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية لم تسع قط لترميم ذلك. لقد حولت السلطة الفلسطينية، بحملاتها الأمنية، مجتمعاتنا إلى ما يشبه الجبنة السويسرية... ملأى بالثقوب."

خلال عملي الميداني كنت ألمس حالة انعدام الثقة بين القوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية وسكان المخيم في الاستخدام الشائع لتوصيف الآخر ("هم" و"نحن"). شاب من مخيم جنين اعتبر أن "المخيم استهدف ليس لأننا عصابة من الزعران أو المجرمين، كما تُصورنا القوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، وإنما لأننا مثل شجرة محملة بالثمار: الكل يريد أن يرمي حجراً على الثمرة ويحصل على قطعة لمصلحته الأنانية." وقالت كادر في حركة "فتح" من مخيم بلاطة إنه "عندما يبدأ الأطفال في المخيمات بالترحيب بالقوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية بالزهور وليس بالحجارة"، عندها يكون هناك بارقة أمل لجسر فجوة الشرعية.

وامتد انعدام الثقة في المؤسسة الأمنية للسلطة الفلسطينية إلى السلك القضائي الرسمي وغير الرسمي على حد سواء. وسعيًا لإسباغ درجة من الشرعية على العملية، اعتمدت القوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في البداية على القادة المحليين في المخيمات لتسهيل الحملات الأمنية وتنفيذ عمليات محددة، وكان هؤلاء القادة جزءاً من حملات نزع السلاح وجمع الأسلحة، وشهوداً على التعويضات المالية التي دُفعت عندما تم تسليم أسلحة إلى السلطة الفلسطينية. ولم يكتفِ السكان بالاعتراض بشدة على دور القادة المحليين كمسهلين للأمر فحسب، بل زعموا أيضاً أنهم استفادوا مالياً من الحملات الأمنية. وللمفارقة، فإن القوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، وبعد سيطرتها على الوضع، صرفت القيادات المحلية وأوقفت العديد

الفلسطينية، كما قال أحد ممّن قابلناهم، في التمييز بوضوح بين "أسلحة الفوضى" وسلاح "المقاومة المسلحة"، عنى أن الناس كانوا مستهدفين بصورة متساوية، أكانوا مجرمين أم مقاتلين مقاومين. وطرح أحد سكان مخيم بلاطة سؤالاً بليغاً بقوله: "كيف يمكن احتجاج لص في الزنزانة نفسها مع مقاوم؟"

كان تجريم المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي موضوعاً مشتركاً أثاره المشاركون في الدراسة. وعلّق عضو سابق في كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة "فتح" اعتقاله السلطة الفلسطينية خلال الحملات الأمنية في جنين، على ذلك بالتالي:

إنهم يعتبروننا مجرمين، ويسوقوننا أمام قضاة المحكمة العسكرية لأننا قاومنا الاحتلال. هل هي جريمة أن نقاوم الاحتلال؟ إنها بالتأكيد واجب الشعب المحتل! كل ما يريدون هو إخضاعنا وتجريدنا من كرامتنا... تعرضت للتعذيب في سجن السلطة الفلسطينية في أريحا طوال ٨٣ يوماً من دون تهمة أو قدرة على الاتصال بمحام، ثم عينوا لي محامياً وكانت نصيحته أن عليّ أن أعترف وأوقّع تعهداً يفيد بأنني سأتوقف عن المشاركة فيما يسمى نشاط إجرامي. أنا مقاوم، ولست لصاً!

وأوقف أيضاً عضو سابق آخر في كتائب شهداء الأقصى خلال إحدى الحملات الأمنية في نابلس، وقد احتجزته السلطة الفلسطينية ٥٤ يوماً في سجن الجنيد (نابلس)، ثم ٣٢ يوماً إضافية في سجن الظاهرية في الخليل (من ٢٥ حزيران/يونيو حتى ٢٧ تموز/يوليو ٢٠١٢). وعلى الرغم من اندماجه بنجاح في الشرطة المدنية للسلطة الفلسطينية، ومن أن لديه أربعة أطفال، فإنه احتُجز على خلفية عدة تهم مبهمّة، ومتناقضة أحياناً، ومنها: تشكيل تهديد أمني لمجتمعه؛ تعاطي المخدرات والمتاجرة بها؛

اعتقل زوجي وتعرض للتعذيب لدى السلطة الفلسطينية على امتداد ٤٥ يوماً. وعندما أردنا مقاضاة السلطة الفلسطينية جاء كبير العائلة إلى بيتنا - بأمر من السلطة الفلسطينية - يجروا وراء خمسين رجلاً للضغط على زوجي لحل المسألة بطريقة ودية. لقد قتلونا ويريدون منا أن نحل المسألة حُبياً؛ لم يكن لدينا خيار... لكن طبعاً، ما يعنيه ذلك هو أننا سنحمل هذه المعاناة والمذلة معنا حتى مماتنا. لن أسامح أبداً كل من أجبرنا على التنازل عن حقوقنا.

كانت الأولوية بالنسبة إلى القوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، هي توطيد سيطرتها وضمان احتكار استخدام العنف في النظام السياسي الفلسطيني بغض النظر عن تبعات ذلك. وكانت مهمتها تقوم على إرساء نظام "بندقية واحدة؛ قانون واحد؛ سلطة واحدة"،^{٣٤} وهو الشعار الانتخابي الرئيسي لحملة محمود عباس لانتخابات ٢٠٠٥، والمبدأ الأساسي لحكومات فياض المتعاقبة بعد سنة ٢٠٠٧، حتى إن تم ذلك على حساب أمن الناس وحقوق الإنسان الأساسية، أو حتى قدرتهم فعلاً على مقاومة الاحتلال. وفي الواقع، فإن تطبيق شعار "بندقية واحدة، قانون واحد، سلطة واحدة"، عنى الاصطدام وجهاً لوجه مع مفهوم المقاومة وممارستها، وتحديداً المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

ترويض المخيمات، ترويض المقاومة:

التحول الاستبدادي والاعتقال التعسفي

لم تكن الحملات الأمنية التي نفذتها السلطة الفلسطينية غير شرعية في أعين المستهدفين بها فحسب، بل كان لها أيضاً تأثير مدمر في حركة المقاومة، وكانت هذه هي الرسالة التي شكلت صميم ما أرادت أصوات القاعدة من الأسفل التعبير عنه. إن "الفشل المتعمد" للسلطة

مرارة، وكانت ساقاه ترتجفان ويتصبب عرقاً:

كانت تلك الأيام الأربعة والخمسون أسوأ أيام حياتي. كنت أطيل الحديث مع العناكب والنمل والبرغش في زنزانتي، وكنت أقول لها: خذي حصتك من دمي واتركيني وشأني! كنت أراقب بدقة حركات النمل البطيئة في زنزانتي... وكنت أطعمها ثم أقتلها. هذا تماماً ما تفعله السلطة الفلسطينية بنا. تدفع لنا مرتباتنا ثم تقتلنا.

توقف في منتصف جملمته وأمسك بمعدته وقال أنه يشعر بدوار. وبينما استمر في الارتجاف والعرق يتصبب منه، أضاف: "كلما أحدثت عن الموضوع أشعر بآلام فظيعة في معدتي وفي جسمي كله."

أفرج عن هذا الرجل من السجن بعد أن أصدر الرئيس عباس عفواً أمنياً في رمضان وعيد الفطر من تلك السنة (٢٠١٢). وخشية توجهه إلى منظمة لحقوق الإنسان ورفع دعوى، طلبت منه القوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية كفالة مالية قدرها ٧٠٠٠ دينار أردني (١٠,٠٠٠ دولار تقريباً) موقعة من غرفة التجارة في نابلس، علاوة على توقيع تعهد مكتوب بالعربية والإنجليزية والعبرية بأنه لن يحمل سلاحاً، ولن يسافر أو يتجول داخل الضفة الغربية، وأنه يوافق على أن يتم احتجازه خلال الليل في مركز الشرطة الرئيسي في نابلس بين الساعة الثامنة مساءً والثامنة صباحاً من كل يوم.

خلال حديثنا الذي استمر ساعتين، وصف أحد قادة معركة جنين (٢٠٠٢) الذي كان على قائمة أبرز الذين تطاردتهم إسرائيل خلال الانتفاضة الثانية، توقيفه واعتقاله في سجن أريحا التابع للسلطة الفلسطينية بين أيار/مايو وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بالتالي:

ممارسة أنشطة إجرامية والفساد؛ حيازة أسلحة والمتاجرة بها؛ من أتباع محمد دحلان؛ ٣٥ عضو في "حماس"؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، سلم السلطة الفلسطينية بندقيتين: أم ١٦ قصيرة مع شارة إسرائيلية، وأم ١٦ طويلة عليها شجرة أرز لبنانية، وتسلمت عن البندقيتين ١٨,٥٠٠ دولار، وعفواً مشروطاً من إسرائيل لشهر بعد تسليمهما. وتقول وثيقة العفو التي يحملها معه طوال الوقت (وجعلني أطلع عليها خلال المقابلة) إن العفو يصبح لاغياً في حال بلغ عنه أي شخص، أو شوهد برفقة أشخاص مطلوبين من طرف السلطات، أو يحمل أي نوع من السلاح حتى لو كان سلاح العمل الذي تسلمه من السلطة الفلسطينية. يقول:

كانت "حفلة إرهاب" في سجن الظاهرية. كانت الدماء تغطي الجدران كلها وأصوات التعذيب تتردد عبر المبنى - كل هذا وأنت معصوب العينين، تسمع أناساً يبكون بصوت عالٍ ويصرخون، وأبواباً تُصفق، وصوت أجساد أشخاص يتم صدمهم بالجدران... أتساءل أين تعلموا هذه العدائية كلها؟ لقد تلذذوا بتعذيبي. قضيت أيامي في زنزانية ضيقة، متراً و٢٠ [سنتيمتراً] في مترين. وفي يوم جاؤوا بدلوا فيه مياه وسخة وصبوه في الزنزانية كلها. كان كابوساً: تعذيباً وتحقيقاً والتعليق لساعات بطريقة الشبح، ٣٦ والخضوع طوال الوقت لمراقبة الكاميرات وأجهزة استشعار الصوت الموجودة في كل مكان، حرماناً من النوم في الليل، مدهامة الزنانات بعد منتصف الليل، تغيير المحققين كل يوم، وهكذا من دون توقف - كل هذا لأنهم أرادوا أن يوقفوني عن مقاومة الاحتلال!

تلقيت اتصالاً من مدير الشرطة المدنية لتناول القهوة معه، لكن ما إن وصلت إلى

قطع حديثنا صوت صفارة عالية جداً كانت نغمة هاتفه الجوال. وأصل حديثه وفي صوته

من الإذلال... الحديث عن الأمر يزعجني كثيراً، ويغمرني شعور بالانكسار.

لَخَّصَ أحد سكان بلاطة عواقب الحملة الأمنية على ما هو متاح للصوت المعارض على الوجه التالي: "منذ سنة ٢٠٠٧، لا يُسمح بتنظيم تجمعات عامة إلا في ثلاث مناسبات فقط: الأعراس والمآتم أو التجمّع أمام السجون." أخبرني باحث ميداني يعمل في منظمة فلسطينية رئيسية لحقوق الإنسان أن الانتهاكات القانونية متفشية، وتتضمن "التوقيف ومداهمة المنازل من دون إذن قضائي، والتحقيق المطول في مجمع للقوة الأمنية من دون توجيه تهمة أو محاكمة، والمثول أمام المحكمة بعد أسابيع من الاعتقال من دون تهمة، عدم توجيه تهم رسمية، أو اتهامات محددة." وأضاف: "في الواقع، تلقيت للتواصل من جهاز الأمن الوقائي كي أذهب وأقابلهم، وأنا أكيد أنهم سيسألونني عن آخر تقرير كتبتة."

بعد أسابيع من الإفراج عنه، قال لي شاب في الثامنة عشرة من عمره من مخيم جنين وأثار التعذيب لا تزال ظاهرة على أجزاء من جسمه: "اتهموني بأي أسباب بليلة اجتماعية، وأهدد النظام العام بصفتي قائد عصابة الشياطين، اتهموني بأنني كتبت بياناً ونشرتة في المخيم كله، لكن المشكلة هي أنني لا أقرأ ولا أكتب!" وقال لي نجار في الرابعة والعشرين من عمره والحزن يغمر وجهه وهو يقف داخل منجرته ويدها وساقاه ترتجفان:

أوقفوني واعتقلوني ثلاث مرات في سجون السلطة الفلسطينية في أريحا وجنين. لم أتعرض في حياتي للإذلال كما حدث في تلك السنة. ١٢ يوماً بلا نوم وأنا مشبوح على كرسي مكسور ومؤلم. السلاسل في يدي انغرزت في جلدي وفي عظامي. ١٧ يوماً في السجن الانفرادي في زنزانة شديدة

هناك حتى فهمت أنه نصب لي فخاً، فقد اقتحمت المكتب فجأة مجموعة من أفراد قوات الأمن الوقائي، وقيدوا يدي خلف ظهري بعنف، ووضعوا غطاء (كيس خيش) على رأسي، وسحبوني على الدرج إلى سيارة الجيب العسكرية. قادوني طوال الطريق إلى أريحا متخطين الحواجز الإسرائيلية كلها. عجيب كيف أن كل حاجز عسكري إسرائيلي كان مفتوحاً لي عندما أوقفتني السلطة الفلسطينية! حتى إنني سمعتهم (قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية) يتحدثون عبر الهاتف بالعبرية قائلين: "أمسكنا به!" لديّ مشكلات صحية، فخمس رصاصات لا تزال في ساقي، وأربع رصاصات في ظهري منذ سنة ٢٠٠٢، كما أن قنبلة انفجرت في وجهي (في سنة ٢٠٠٢)، لكنهم (قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية) رفضوا أن يسمحوا للأطباء بأن يروني في السجن. وبعد أن بقيت على أرض الزنزانة الوسخة والمبللة لأسبوع، أصبت بالتهاب جرثومي في ظهري، وعندها بدأوا بتعذيبي جسدياً. كانوا يصدمونني بقوة بالجدار ثم يمدونني على كرسي مستخدمين طريقة الشَّحْب لثلاثة أيام. وبعد ثمانية أيام على هذه الحال، وعلى الرغم من أنه كان يجب توفير فرصة لي، فإنهم رفضوا أن يعطوني إياها إذا لم أعترف بجريمة لم أترفها قط. خلال الأشهر الخمسة التي قضيتها في السجن لم يقم وكيل نيابة بطرح الأسئلة عليّ ولا مرة. جعلوني عبرة كي يفهم سائر "السجناء الأمنيين" - كما يُسمون - أنهم لا يستنون أحداً، وأنه حتى قادة المقاومة المسلحة يمكن أن يُعتقلوا ويخضعوا للتعذيب. عصبوا عيني ومددوني على الأرض ووضعوا رأسي تحت جزمة المحقق، ثم فتحوا فتحة المراقبة الصغيرة في أعلى الباب كي يتمكن السجناء الآخرون من رؤيتي في هذه الحالة. كان في ذلك كثير

للسلطة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي بعدة طرق تشتمل على: قيام القوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية بتوقيف مشتبه فيهم فلسطينيين مطلوبين لدى إسرائيل؛ قمع الاحتجاجات الفلسطينية ضد الجنود الإسرائيليين و/أو المستوطنين؛ تقاسم المعلومات الاستخباراتية بين الجيش الإسرائيلي والقوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية؛ تشكيل باب دوار بين السجون الإسرائيلية وسجون السلطة الفلسطينية، والتي يدخلها الناشطون الفلسطينيون تباعاً للتهمة نفسها؛ عقد اجتماعات مشتركة ومنظمة إسرائيلية - فلسطينية وورشات عمل وتدريب.^{٤٢}

في أيار/مايو ٢٠١٤، أكد الرئيس عباس أن "التنسيق الأمني مقدس، مقدس. وسنستمر سواء اختلفنا أو اتفقنا في السياسة"،^{٤٣} لكن الأغلبية الساحقة من الشعب الفلسطيني، وبكل بساطة، لا توافق على ذلك. فقد بين استطلاع بين الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في سنة ٢٠١٤، أن ٨٠٪ من المستطلعين عارضوا استمرار التنسيق الأمني مع إسرائيل.^{٤٤}

هذا الاختلاف الأساسي بين الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية الرسمية أدى إلى تنامي الغضب الشعبي، وقاد في النهاية إلى احتجاجات قُمعت بالقوة. وينعكس هذا الغضب كذلك في الطريقة التي يُنظر بها إلى القوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية. فبعد سنة ٢٠٠٧، غالباً ما كان يشار إلى القوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية بصفتها "قوات دايتون" على اسم الجنرال الأميركي كيث دايتون الذي قام بتشكيل فريق المنسقين الأمنيين الأميركي (USSC) المسؤول عن تدريب الكتائب التسع التي نفذت الحملات الأمنية في مخيمَي بلاطة وجنين للاجئين. ففي كلمة ألقاها في سنة ٢٠٠٩ في مدينة واشنطن، حيّاً الجنرال دايتون "الرجال الفلسطينيين الجدد" الذين شكّلهم فريقه، ونقل عن كبار قادة الجيش

البرودة على فرشة مهترئة ومقرزة، وأسوأ طعام يمكن أن تتصوره. ظننت أنني في غوانتانامو. السجن في أريحا تحت الأرض، وفيه ٢٨ زنزانة، وثلاث غرف أكبر، ومطبخ غالباً ما يُستخدم للتعذيب، وغرفة للمحقق فيها ما يُسمى الوحدة الصحية. إنه التصميم نفسه مثل سجون إسرائيل.

يتضح من هذه الشهادات وغيرها من الشهادات المماثلة أن كثيرين من الناس في المخيمين، أكانوا من ناشطي المجتمع المدني، أم أعضاء في فصائل محلية، يعتبرون أن الهدف من الحملات الأمنية كان غرس ثقافة الخوف بحيث تتمكن السلطة الفلسطينية من توطيد سلطتها وإظهار قدرتها على الحكم في أماكن شديدة الصعوبة. إن ديناميات التنسيق الأمني مع إسرائيل تمثل بالنسبة إلى سكان المخيم مصادر داخلية أو نابغة من الداخل لانعدام الأمن، والتي تشكل طبقة أخرى إضافية من الخوف والإذلال في تجربتهم مع الاحتلال الإسرائيلي.

التنسيق الأمني: هيمنة على شكل

تعاون^{٣٧}

يمثل التنسيق الأمني مع إسرائيل سمة أساسية في العقيدة الأمنية للسلطة الفلسطينية، ومصدراً رئيسياً للتوتر بين السكان الفلسطينيين وقيادتهم.^{٣٨} ومع أنه كان من نتائج اتفاق أوسلو في سنة ١٩٩٣، إلا إنه بات طاغياً في الخطاب السياسي والعملية ما إن أصبحت أجندة السلطة الفلسطينية لبناء دولة في أوجها، ثم جرى ترسيخها بالتالي فيما بعد سنة ٢٠٠٧.^{٤٠} ومع ذلك، يرى معارضو التنسيق الأمني أنه كان له تأثير ضار في شرعية السلطة الفلسطينية، بينما يراه العديد من الفلسطينيين كشكل من الخيانة الوطنية.^{٤١}

يجري التنسيق بين القوات الأمنية التابعة

السلطة الفلسطينية اعتقلتني إسرائيل تماماً للتهمة ذاتها. لقد استخدمت الكلمات نفسها بالضبط." وفي السياق ذاته، يروي كادر من حركة "فتح"، في الثالثة والثلاثين من عمره، وهو من مخيم بلاطة، أنه:

بعد ستة أشهر في الاعتقال الإداري (من دون توجيه تهمة أو محاكمة) في سجن إسرائيلي، وقبل أن أتمكن من تذوق طعم الحرية، اقتحمت قوات السلطة الفلسطينية منزلنا بعد منتصف الليل واعتقلوني لثمانية أشهر. لم يسألوني ولا أي سؤال في السجن. كل ما فعلوه هو أنهم عرضوا عليّ وثيقة وقالوا "بسيدير" (ومعناها طيب، بالعبرية)؛ بسيدير، ملفك جاهز، وكل ما عليك أن تفعله الآن هو أن تنتظر رحمة الله...!"

لكن حتى أولئك الذين اعتقدوا أن الحملات الأمنية والإصلاحات حققت نتائج إيجابية، كانوا حذرين في التعبير عن ارتياح صامت.^{٤٨}

الأمّن بإشراف الاحتلال

كان لدى أفراد الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية وجهات نظر مختلفة تماماً عن تلك التي عبّرت عنها الأغلبية الأوسع من الناس. فهموا عملهم في جوانبه المهنية، وعبروا عن حرصهم على اتباع الأوامر كما شرحها لهم قادتهم. "الشغل هو الشغل، وأنا أؤدي عملي"، قال لي عضو في القوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في نابلس. وأضاف: "أذهب وأسأل الناس وستعرف أننا نفعل الأمور الصحيحة، وكل ما عدا ذلك خطأ." وأكد مسؤول أمني محلي آخر بثقة: "لا يمكنك أن تضع ديكين في قن واحد، فإمّا القوات الأمنية للسلطة الفلسطينية، وإمّا الميليشيات والفصائل المسلحة. لا مبرر لوجود السلطة الفلسطينية إذا لم تكن مهمتها الأولى تطبيق الأمن." وعبر ضابط في جهاز

الإسرائيلي أنهم يسألونه: "كم من هؤلاء الفلسطينيين الجدد يمكنك أن تخلق، وبأي سرعة؟" وأشار الجنرال الأميركي أيضاً إلى ما قاله مسؤول فلسطيني كبير متحدثاً إلى صف من خريجي القوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في الأردن الذين تدرّبوا بإشراف فريق المنسقين الأمنيين الأميركي، وينقل عنه قوله: "لم يتم إرسالكم إلى هنا كي تتعلموا كيف تحاربون إسرائيل، وإنما لتتعلموا كيف تحافظون على القانون والنظام، وتحترمون حقوق جميع مواطنينا، وتفرضون حكم القانون كي تتمكن من العيش في سلام وأمن مع إسرائيل." ^{٤٥} مثل هذه التصريحات، فضلاً عما كشفتته تسريبات "أوراق فلسطينية" ^{٤٦}، ساهما في تعميق الصورة السلبية لدى الناس عن عقيدة التنسيق الأمني وعواقبه وتبعاته على حياة الفلسطينيين العاديين.^{٤٧}

عبّرت الأغلبية الساحقة ممّن شاركت في استطلاع الرأي في المخيمين عن عدم رضا عام عن التنسيق الأمني. وقال لي قائد محلي في مخيم جنين: "ليس لدي مشكلة معه إذا كان الأمر متبادلاً، لكن الأمر ليس كذلك. سيكون الأمر مختلفاً تماماً عندما تستطيع السلطة الفلسطينية أن تطلب من إسرائيل توقيف مستوطن وحماية أمن المواطن الفلسطيني. لا يوجد أي معنى للتنسيق، إنه مجرد هيمنة." وبصراحة أكبر، قال مسؤول محلي من مخيم بلاطة: "الحملات الأمنية حققت شيئاً واحداً: خففت الهجمات الإسرائيلية اليومية إلى الحد الأدنى، وأوكلت إلى قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية دور قوات الاحتلال - ما فعلوه هو التقسيم في العمل." شكّلت ظاهرة "الباب الدوار" غضة مؤلمة بصورة خاصة في حلق من عانوا جرّاءها. قال لي مشارك في الدراسة من مخيم جنين اعتقل في سجون إسرائيل والسلطة الفلسطينية: "اعتقلت لتسعة أشهر في سجن جهاز الأمن الوقائي لدى السلطة الفلسطينية لأنني أنتمي إلى حماس." وبعد ثلاثة أسابيع من الإفراج عني من سجن

وفاعلية القوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية وضمان الاستقرار والأمن لإسرائيل، بل سعى أيضاً لترويض المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي والهيمنة الكولونيالية من خلال تجريم النضال وتجريده من بنيته التحتية الأساسية. فقد استخدمت السلطة الفلسطينية وقواتها الأمنية المضايقة والتهميش والتوقيف والاعتقال والتعذيب ضد أولئك المنخرطين في مقاومة إسرائيل، وفككت الهيكليات التي تدعم مثل هذه المقاومة من خلال شن حملات أمنية مشددة على المواقع التي ضمت أكثر تجمعات المناضلين في الضفة الغربية المحتلة.

ومثلما تشير الأدلة الإثنوغرافية التي جمعت من الناس العاديين، وهم الذين سمّيتهم "أصوات القاعدة" أو "الأصوات المتأتية من الأسفل" في مخيم بلاطة وجنين للاجئين، فإنه يُنظر على نطاق واسع إلى الحملات الأمنية باعتبارها غير شرعية وغير فاعلة على حد سواء. لقد تحدّثت أصوات القاعدة بشكل أساسي الادعاء أن قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية كانت تقوم بعملها في تطبيق القانون والحفاظ على النظام، وقالت أنها بدلاً من الشعور بحس أكبر من الأمان، فإنها شهدت تحوّل السلطة الفلسطينية إلى نظام مستبد تتصرف قواته الأمنية بطرق تقترب من دولة بوليسية في طور التكوين.

وبينما قام معيار الإصلاح الأمني على بناء مؤسسة أمنية مهنية، تطع الناس العاديون إلى الحماية من المصدر الرئيسي لانعدام الأمن، وتحديد الاحتلال العسكري الإسرائيلي. وشرح أحد المشاركين في الدراسة ذلك بقوله: "هذا ليس له أي معنى بالنسبة إليّ، فما فائدة أن يكون لدينا أفضل قوات أمن وجيش في العالم إذا كانت عاجزة عن حمايتي؟"

إن مهمة جمع ونقل ما يريد الناس العاديون قوله تنطوي على تحديات كبيرة بصورة خاصة، وهي أمر صعب، وخصوصاً بالنسبة إلى القضية التي بين أيدينا، ليس فقط بسبب حساسية المسائل الأمنية بحد ذاتها، بل أيضاً نظراً إلى

الأمن الوقائي المذكور آنفاً عن ذلك بقوله: "لا يوجد شيء اسمه مقاومة (فضلاً عن المقاومة المسلحة)، ولهذا فإن الأوضاع الأمنية أفضل، لكن للأسف، الحملات الأمنية معناها أن السلطة لازم تاكل ولادها. ما أعنيه أن الكل يتحدث عن السجناء والتعذيب، مع أنه لا يوجد شيء من هذا، لكن لا أحد يتحدث عن المشكلات التي تواجه المحققين. هذا شغلهم وهم بحاجة إلى استجواب السجناء، لكن لا أحد يحميهم إذا ما قرر السجناء الانتقام لاحقاً."

ولدى السؤال عن عدوانية القوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، واستخدامها المفرط للقوة سواء خلال الحملات الأمنية أو داخل سجون السلطة الفلسطينية، قال لي مسؤول أمني في مكتب الارتباط في شرطة نابلس:

حسناً، قد يكون الاستخدام المفرط للقوة مشكلة، لكن في بعض الحالات لا يوجد خيار غير اللجوء إلى ذلك. القانون الدولي يسمح باستخدام القوة بحسب ما علمنا إياه خبراء أوروبيون ومحليون، لكن هذه القوانين منحازة جداً (إلى جهة الاعتبارات الإنسانية)، ويجب تعديلها، لأننا نحتاج إلى مجال أوسع لاستعمال القوة الجسدية على المعتقلين.

عندما نقلت هذا الكلام إلى مسؤول كبير في وزارة الداخلية في السلطة الفلسطينية، كان جوابه الأول: "لماذا أنت مستغرب؟ هذا عملنا." ثم أضاف: "في نهاية الأمر، عمل قوات الأمن الفلسطينية (بإشراف) الاحتلال هو أمر محرّج للجميع، لأن الناس يريدون لهذه القوات الأمنية أن تحميهم من الإسرائيليين، لكن هذا لن يحدث أبداً."

خاتمة

إن إصلاح القطاع الأمني في إطار أجندة السلطة الفلسطينية لبناء الدولة بعد سنة 2007 لم يهدف فقط إلى تحسين الأداء الوظيفي

واحد لأعطيها إياه، فالأفضل أن أقتل نفسي.
عندما تعلقنا القيادة الفلسطينية بالمقلوب في
الهواء، ما الذي يبقى إذاً في هذه الحياة؟" كان
الرجل يحمل زجاجة ملأى بالكاز وعلبة ثقاب
بإحدى يديه، ويمسك ابنته بالأخرى، ولم يوقفه
عن عزمه على إشعال النار غير صراخ الطفلة
المرعوبة. مثل هذه الأحداث لم يعد استثناء
عندما يصبح البؤس والغضب والظلم السمات
المحددة للحياة اليومية. ■

ارتفاع مستوى الإحباط واليأس لدى
الفلسطينيين جزاء العقدين الماضيين من
الاحتلال الإسرائيلي، وتزايد النزعة الاستبدادية
في حكم السلطة الفلسطينية.
عند مغادرتي مخيم جنين في اليوم الأخير
من عملي الميداني، رأيت عدداً من الناس
متجمعين حول رجل. كان الرجل يصيح بالمارة:
"عندما تتمنى ابنتي الموت، كم هو مؤلم سماع
مثل هذه الأمنية. وعندما لا يكون لدي شيكل

المصادر

- 1 Ashraf Ghani and Clare Lockhart, *Fixing Failed States: A Framework for Rebuilding a Fractured World* (Oxford: Oxford University Press, 2008); David Chandler and Timothy Sisk, *Routledge Handbook of International Statebuilding* (London and New York: Routledge, 2013).
- 2 Alaa Tartir, "Securitized Development and Palestinian Authoritarianism under Fayyadism", *Conflict, Security & Development*, vol. 15, no. 5 (2015), pp. 479-502.
- 3 Ursula Schroeder, Fairlie Chappuis, and Deniz Kocak, "Security Sector Reform and the Emergence of Hybrid Security Governance", *International Peacekeeping*, vol. 21, no. 2 (2014), pp. 214-230.
- 4 Tahani Mustafa, "Damming the Palestinian Spring: Security Sector Reform and Entrenched Repression", *Journal of Intervention and Statebuilding*, vol. 9 no. 2 (2015), pp. 212-230.
- 5 Mandy Turner, "Peace Building as Counterinsurgency in the Occupied Palestinian Territory", *Review of International Studies*, vo. 41, no. 1 (2015), pp. 73-98.
- 6 Alaa Tartir, "How US Security Aid to PA Sustains Israel's Occupation", *Al-Jazeera*, <http://preview.tinyurl.com/zul4gew>
- 7 The United Nations Special Coordinator Office for The Middle East Peace Process (UNSCO), *Closing the Gap: Palestinian State-Building and Resumed Negotiations. A Report to the Ad Hoc Liaison Committee* (New York: United Nations, 25 September 2013), https://unispal.un.org/pdfs/AHLC-Sept2013_UNSCOrpt.pdf
- 8 Sabrien Amrov and Alaa Tartir, "After Gaza, What Price Palestine's Security Sector?" *Al-Shabaka: The Palestinian Policy Network*, Policy Brief, 8 October 2014, <https://tinyurl.com/kfq9oxy>
- 9 Sabrien Amrov and Alaa Tartir, "Subcontracting Repression in the West Bank and Gaza", *The New York Times*, 26 November 2014, <https://tinyurl.com/kscor3d>

- International Crisis Group, "Ruling Palestine II: The West Bank Model?" *Middle East Report*, no. 79, 17 July 2008, <https://tinyurl.com/mp3dkpj> ١٠
- تعرضت محافظتا نابلس وجنين (بما فيهما مخيمات اللاجئين والضواحي والقرى) لعمليات أمنية وحملات، لكن مخيمَي جنين وبلاطة للاجئين شكلا مقياساً لنجاح حملات أمنية أخرى، والمخيمان كانا المكانين الأكثر تصدياً للتوغلات الإسرائيلية خلال الانتفاضة الثانية، كما أن الفصائل السياسية ("فتح"، أو "حماس"، أو غيرهما) كان لها تاريخ راسخ في هذين المخيمين. ١١
- Refugee Review Tribunal Australia, *RRT Research Response*, no. PSE33593, Palestinian Authority, 5 August 2008, http://www.ecoi.net/file_upload/1997_1300358528_pse33593.pdf; Giorgia Giambi, *The "Jenin Pilot": A Monitoring Report* (Jerusalem: The Center for Democracy and Community Development, 2009). ١٢
- The United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), *Jenin Refugee Camp Profile*, 2008, http://www.ochaopt.org/documents/opt_campprof_unrwa_jenin_oct_2008.pdf; United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), *Camp Profiles*, , 2014, <http://www.unrwa.org/where-we-work/west-bank/camp-profiles?field=12> ١٣
- OCHA, *Balata Refugee Camp Profile*, 2008, http://www.ochaopt.org/documents/opt_campprof_unrwa_balata_nov_2008.pdf; UNRWA, *Camp Profiles*, 2014, <http://www.unrwa.org/where-we-work/west-bank/camp-profiles?field=12> ١٤
- Amnesty International, "Shielded from Scrutiny: IDF Violations in Jenin and Nablus", 4 November 2002, <https://www.amnesty.org/download/Documents/120000/mde151432002en.pdf>; Human Rights Watch, "Jenin: IDF Military Operations", *Human Rights Watch*, vol. 14, no. 3 (May 2002), <https://www.hrw.org/reports/2002/israel3/israel0502.pdf> ١٥
- في تموز/ يوليو ٢٠٠٤، قال زكريا الزبيدي، وهو قائد في كتائب شهداء الأقصى في جنين، لصحافي: "أنا السلطة الأعلى". وبعد أسبوع، قال لصحافي آخر: "أنا المسؤول. الشرطة؟ إنها تنظم السير فقط. إذا ظهرت أي مشكلة، الناس يأتون إليّ". وأضاف: "أنا لا أخذ الأوامر من أحد. أنا لست جيداً في المتابعة". وفي مطلع سنة ٢٠٠٥، عندما جال محمود عباس والزبيدي في جنين معاً خلال حملة عباس للانتخابات الرئاسية، هتفت الجموع باسم الزبيدي وليس لعباس. انظر: ١٦
- Kimberly Marten, "Reformed or Deformed? Patronage Politics, International Influence, and the Palestinian Authority Security Forces", *International Peacekeeping*, vol. 21, no. 2, (2014), pp. 181-197. ١٧
- للمزيد بشأن دور المخيمين خلال الانتفاضة الثانية، انظر: Philip Leech, *The State of Palestine: A Critical Analysis* (London: Routledge, 2016); Linda Tabar, "Memory, Agency, Counter-Narrative: Testimonies from Jenin Refugee Camp", *Critical Arts: South-North Cultural and Media Studies*, vol. 21, no. 1 (2007), pp. 6-31.
- باشرت السلطة الفلسطينية بعد سنة ٢٠٠٧ خطة تهدف إلى إنشاء مشروع فيبري [نسبة إلى مفهوم عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر: "احتكار العنف"] لاحتكار العنف في الحيز الأمني. ويعني هذا ١٨

أن أجهزة أمن السلطة الفلسطينية هي السلطة الوحيدة التي لها الحق والحصريّة في السيطرة على الحقل الأمني. ووفقاً للنموذج الفيبري، فإن اللاعبين الآخرين غير الحكوميين، والسلطات غير الشرعية، ومجموعات المقاومة المسلحة، يجب أن يتم تهميشها وتفكيكها واحتواؤها وإدماجها أو معاقبتها. وبسبب الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان الاستعماري، فإن النموذج الفيبري كان محفوظاً بالتوتر والتناقضات.

نتيجة هذه الحملات الأمنية، أصدرت "المنظمة العربية لحقوق الإنسان" تقريراً قالت فيه إن "المعلومات المجموعة بين حزيران/يونيو ٢٠٠٧ حتى نهاية سنة ٢٠١١ تشير إلى أن قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية اعتقلت ١٣,٢٧١ مواطناً فلسطينياً، ٩٦٪ منهم تعرضوا لشتى أنواع التعذيب الذي تسبب بمقتل ٦ معتقلين، وبأمراض مزمنة لدى آخرين". وأصدر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان تقريراً جاء فيه أنه في سنة ٢٠١٣ اعتقلت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وبشكل تعسفي، ٧٢٣ شخصاً. وحققت مع ١١٣٧ من دون وجود أي تهمة واضحة أو حكم قضائي أو مذكرة اعتقال. وفي سنة ٢٠١٢، تلقت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ICHR) ٣١٨٥ شكوى مقارنة بـ ٢٨٧٦ شكوى في سنة ٢٠١١، و٣٨٢٨ في سنة ٢٠١٠.

٢٠ للمزيد انظر:

Alaa Tartir, "The Evolution and Reform of Palestinian Security Forces, 1993-2013", *Stability: International Journal of Security & Development*, vol. 4, no. 1 (2015), pp. 1-20, <http://dx.doi.org/10.5334/sta.gi>

٢١ جميع الاقتباسات، ما لم يُصرح بخلاف ذلك، أخذت من مقابلات أجراها الكاتب في مخيمَي بلاطة وجنين بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٢٢ Mélanie Cambrezy, "Security Sector Reform in Palestine: Fragmenting the political Scene while Building a 'Partner for Peace'", a paper presented at the 2014 International Studies Association (ISA) Annual Convention, Toronto, Canada, April 2014.

٢٣ Massimo Calabresi, "Can Obama's Model for Peace Survive Gaza?" *Time*, 16 January 2009, <http://www.time.com/time/nation/article/0,8599,1872425,00.html>

٢٤ Israeli Defense Forces (IDF), Military Strategic Information Section, "Pilot 'Jenin': Details and Focal Points", 5 August 2008, <https://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Peace/pilotjenin.ppt>

٢٥ Giambi, op.cit. p. 33.

٢٦ Ethan Bronner, "Palestinian Forces Dilute Hebron's Volatile Brew", *The New York Times*, 25 November 2008, <http://www.nytimes.com/2008/11/26/world/middleeast/26hebron.html>

٢٧ Giambi, op.cit, p. 33.

٢٨ Jim Zanotti, *U.S. Security Assistance to the Palestinian Authority 2010* (Washington, D.C.: Congressional Research Service, 2010).

٢٩ Linda Tabar, "The 'Urban Redesign' of Jenin Refugee Camp: Humanitarian Intervention and Rational Violence", *Journal of Palestine Studies*, vol. XXXXI, no. 2 (2012), pp. 44-61.

- Philip Leech, "Who Owns 'The Spring' in Palestine? Rethinking Popular Consent and Resistance in the Context of the 'Palestinian State' and the 'Arab Spring'", *Democratization*, vol. 22, no. 6 (2015). ٣٠
- Ibid., p. 11. ٣١
- Marten, op.cit.; Yezid Sayigh, "Policing the People, Building the State: Authoritarian Transformation in the West Bank and Gaza" (Washington: Carnegie Middle East Center, Carnegie Endowment for International Peace, 2011), http://carnegieendowment.org/files/gaza_west_bank_security.pdf ٣٢
- Amnesty International, "'Shut up We Are the Police': Use of Excessive Force by Palestinian Authority in the Occupied West Bank", Amnesty International Briefing, 23 September 2013, <https://www.amnesty.org/en/documents/MDE21/006/2013/en/>; Human Rights Watch, "Palestine: No Action in Assault by Police", 19 May 2014, <https://www.hrw.org/news/2014/05/19/palestine-no-action-assault-police> ٣٣
- مقابلة مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس بعنوان: "محمود عباس.. الانفلات الأمني والانتخابات الفلسطينية"، في موقع "الجزيرة"، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://tinyurl.com/lxu6kcm> ٣٤
- محمد دحلان هو عضو سابق في اللجنة المركزية لحركة "فتح"، ورئيس سابق لجهاز الأمن الوقائي في غزة ولمجلس الأمن القومي. وقد تم فصله من "فتح" في سنة ٢٠١١ وأبعد (وهو يعيش حالياً في أبو ظبي) بعد أن اتسع الصدع بينه وبين رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس "فتح" محمود عباس. انهم دحلان بالفساد، ويتسميم [الرئيس الراحل ياسر] عرفات، والتحضير لانقلاب ضد عباس، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، عقدت "فتح" مؤتمرها السابع لاختيار قيادة جديدة وإقصاء دحلان والموالين له من قيادة الحركة. وتشن السلطة الفلسطينية حملات أمنية متواصلة حتى اليوم في مخيمَي بلاطة وجنين، بزعم أنهما معقلان لدحلان. ٣٥
- "الشَّيْح" هو "مزيج من وسائل التعذيب، يُستخدم لفترات طويلة، ويتضمن عزلاً حسيّاً، وحرماناً من النوم، والتسبب بالآلام. يتم الشَّيْحُ عبر ربط يدي ورجلي المعتقل بكرسي صغير، بزاوية مائلة نحو الأمام، الأمر الذي يحرم المعتقل من الجلوس بوضعية مستقرة." انظر: B'Tselem, The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, "Routine Torture: Interrogation Methods of the General Security Service", February 1998, http://www.btselem.org/publications/summaries/199802_routine_torture ٣٦
- أنا مدين في مضمون هذا الجزء لجان سلمي. انظر: ٣٧
- Jan Selby, "Dressing Up Domination as 'Cooperation': The Case of Israeli-Palestinian Water Relations", *Review of International Studies*, vol. 29, no. 1 (2003), pp. 121-138; Idem, "Cooperation, Domination and Colonisation: The Israeli-Palestinian Joint Water Committee", *Water Alternatives*, vol. 6, no. 1 (2013), pp. 1-24.
- Tariq Dana, "The Beginning of the End of Palestinian Security Coordination with Israel?" *Jadaliyya*, 4 July 2014, <http://www.jadaliyya.com/pages/index/18379/the-beginning-of-the-end-of-palestinian-security-c> ٣٨

- ٣٩ لسياق تحليلي بشأن قوات الأمن الفلسطينية خلال العقدَيْن الأخيرَيْن، انظر:
Alaa Tartir, "The Evolution and Reform of Palestinian Security Forces, 1993-2013", op.cit.
- ٤٠ للاطلاع على وجهة النظر الإسرائيلية، انظر خطاب رئيس الحكومة السابق شمعون بيرس أمام البرلمان الأوروبي في سنة ٢٠١٣، والذي أظهر فيه رضاه عن وضع الأمن الفلسطيني، قائلاً: "لقد تم تشكيل قوة أمن فلسطينية. أنتم [الأوروبيين] والأميركيين قمتم بتدريبها. والآن نحن نعمل معاً لكبح الإرهاب والجريمة." انظر:
- Shimon Peres, "Full text of Peres Speech to European Parliament", *Haaretz* (12 March 2013), <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/full-text-of-peres-speech-to-european-parliament-1.508915>
- ٤١ Alaa Tartir, "Securitized Development and Palestinian Authoritarianism under Fayyadism", op.cit.
- ٤٢ Amrov and Tartir, "After Gaza...", op.cit.; Idem, "Subcontracting Repression...", op. cit.
- ٤٣ للاستماع إلى خطاب محمود عباس في أيار/مايو ٢٠١٤ في رام الله، أمام مجموعة من الإسرائيليين، انظر:
<https://www.youtube.com/watch?v=UG5NcdkthQ0>
- ٤٤ Arab Center for Research and Policy Studies, *Palestinian Public Opinion: Attitudes towards Peace Negotiations and National Reconciliation* (Doha: Arab Center for Research and Policy Studies, Arab Public Opinion Project-Arab Index, 2014), <http://english.dohainstitute.org/file/Get/8c85f60b-1071-46de-8e64-ceb72c06cd71>
- ٤٥ Keith Dayton, "Peace Through Secyurity", Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, 7 May 2009, <http://www.washingtoninstitute.org/html/pdf/DaytonKeynote.pdf>
- ٤٦ "أوراق فلسطينية" هي وثائق عن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي سُربت من خلال "الجزيرة" في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وقد نشر هذا المنفذ الإخباري نحو ١٧٠٠ ملف، وآلاف الصفحات من المراسلات الدبلوماسية بشأن ما يُطلق عليه اسم "عملية السلام". ولمزيد من المعلومات عن "أوراق فلسطينية"، انظر:
www.aljazeera.com/palestinepapers/
- ٤٧ Mark Perry, "Dayton's Mission: A Reader's Guide", *Al-Jazeera*, 25 January 2011, <http://www.aljazeera.com/palestinepapers/2011/01/2011125145732219555.html>
- ٤٨ إن الشعور العام في المخيمَيْن، والذي يعبر عنه الناس العاديون والقادة المحليون، هو أن "السلطة الفلسطينية وقوات الأمن يكرهوننا". وفي مسعى لتوضيح هذه المسألة، قال رئيس اللجنة الشعبية لخدمات مخيم جنين: "كانت السلطة الفلسطينية معزولة، ومهمشة، وغائبة طوال ٨ أعوام، في الوقت الذي كانت لجان الانتفاضة تقود المجتمع الفلسطيني. الآن، عادت السلطة الفلسطينية، وهي أقوى، ولذلك فإنها تريد التعويض عن أعوام التجاهل تلك كلها، وكذلك للانتقام."